المؤسسة العامة للضمان الإجتماعي
Social Security Corporation

نهج الضمان الاجتماعي في التعامل مع الجائحة

الغايات الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة الاعتبارات المالية التقليدية

تقرير صادر عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
شباط – ٢٠٢١

نهج الضمان الاجتماعي في التعامل مع الجائحة -الغايات الاقتصادية والاجتماعية في مواجهة الاعتبارات المالية التقليدية

- **ما يميز برامج المؤسسة في التعامل مع الجائحة، أنها جاءت مبتكرة ومتنوعة في أدواتها ومتوازنة في توقيتها، وفي الوقت نفسه لن تؤثر على الاستدامة المالية للمؤسسة.**
- **غالبية برامج الضمان الاجتماعي ممولة ذاتياً وهي تدابير مرحلية واستثنائية لضمان الاستدامة المالية المستقبلية.**
- **ونحن نقترب من عام على بدء الجائحة، تمكنت البرامج المختلفة للضمان الاجتماعي من الوصول إلى نحو مليون و(١٠٠) ألف مستفيد بين مشترك حالي وسابق.**
- **(٦٠٤) آلاف أسرة أردنية (٢٨% من الأسر الأردنية) شملتها برامج المؤسسة، يصل أعداد أفرادها إلى نحو (٢,٩) مليون مواطن أردني.**
- **برامج الضمان الاجتماعي أتاحت سيولة إضافية للقطاع الخاص بلغت لغاية اليوم نحو (١٨٠) مليون دينار.**

تساؤلات وهواجس متباينة تحوم حول دور الضمان الاجتماعي في التعامل مع تبعات جائحة كورونا، وبطبيعة الحال جميعها مشروعة وموضوعية، كيف ولا والمؤسسة وتأميناتها تُعنى اليوم بغالبية المجتمع الأردني الذي يرتبط عضوياً بسوق العمل بكافة قطاعاته وتفصيلاته.

المؤسسة تعاملت مع الجائحة ومنذ بداياتها، على أنها ظروف يتوجب أن يتجلى فيها دور الضمان الاجتماعي بمفهومه العميق، من حماية الفئات المنضوية حالياً وسابقاً تحت مظلته إلى ضمان استدامة الأنشطة والمنشآت المشمولة بأحكام قانونه.

الخيار التقليدي، والمالي بالأحرى، كان التنحي جانباً والالتزام بتأدية الدور المناط بالمؤسسة بموجب أحكام قانونها، والإصرار على تحقيق فائضها التأميني الآني، أي الالتزام بنفقاتها التأمينية المقررة والزام منشآت القطاع الخاص بالالتزام بتأدية الاشتراكات المترتبة عليها، والنتيجة المالية، تحقيق الفائض التأميني المستهدف في العام الماضي والعام الحالي مقابل شكوك -هي أقرب إلى اليقين- حول الاستقرار الاجتماعي والمعيشي لشريحة واسعة من المواطنين والمقيمين على أرض المملكة، وحول قدرة المنشآت البقاء على قيد الحياة في السنوات القادمة.

بالإضافة إلى أن تأثير الجائحة سيؤثر على قدرة المنشآت على السداد والالتزام للمؤسسة، كما أن قدرة المنشآت على الاحتفاظ بالعاملين لديها وتأدية الالتزامات تجاه الضمان الاجتماعي في حال عدم تنفيذ تدابير وإجراءات المؤسسة ستكون مقيدة في جميع الأحوال نتيجة لتأثيرات الجائحة.

إذن المقاربة الحاضرة في هذا السياق، **فوائض مالية ومحاسبية آنية مقابل اختلال حتمي في منظومة الحماية الاجتماعية وقطاع خاص عرضة للهشاشة في السنوات اللاحقة**، وهو بالمناسبة مكون أساسي للقاعدة التحصيلية للمؤسسة.

أما النهج البديل وهو الذي اتبعته المؤسسة، فتمثل بحزمة من الإجراءات والتدخلات التي هدفت إلى تأمين العاملين في الأنشطة والقطاعات الأكثر تضرراً بدخول مؤقتة تمكنهم من تلبية متطلباتهم المعيشية وتعويضهم بجانب من الانخفاض في أجورهم جراء الجائحة. القطاع الخاص لطالما كان ملتزماً في غالبيته في تأدية الالتزامات المترتبة عليه تجاه العاملين لديه في الظروف الاعتيادية، لكن توقعات المؤسسة كانت استباقية فيما يتعلق باعتبارات السيولة والإنتاج والمبيعات المرتبطة التي تحول بشكل وبآخر دون تمكنه من الوفاء بالتزاماته تجاه العاملين، وهكذا كانت إجراءات المؤسسة.... استباقية واستثنائية.

من هنا انطلقت برامج تضامن (١) و(٢) التي استطاعت تأمين جانب من الأجور لنحو (١٠٦) آلاف عامل على مدار شهري نيسان وأيار من العام ٢٠٢٠، وأيضاً برنامج مساند (٢) الذي أتاح للمؤمن عليهم استخدام جانب من مدخراتهم لتعويض التراجع المؤقت في مداخيلهم حيث استفاد منه نحو (٢٠٣) ألف مستفيد، وتكامل معه برنامج مساند(٣) الذي أمن نحو (١٧٤) ألف مشترك سابق في الضمان الاجتماعي بسلفة على حساب تعويض الدفعة الواحدة تسدد عند استحقاق المؤمن عليه للراتب التقاعدي وتعويض الدفعة الواحدة.

كما تكفلت منظومة الحماية الاجتماعية للمؤسسة للمتعطلين عن العمل ببدل تعطل يمتد إلى ثلاثة أشهر وبغض النظر عن الصروفات السابقة من بدل التعطل، ومن ثم طور البرنامج بصيغته المعدلة التي تتيح المجال للمتعطلين عن العمل الحصول على بدل تعطل عن (٦) أشهر إضافية، بضمانة التسديد من حقوقهم التأمينية المستقبلية، واستطاع البرنامج لغاية اللحظة خدمة أكثر من (٤٠) ألف مستفيد.

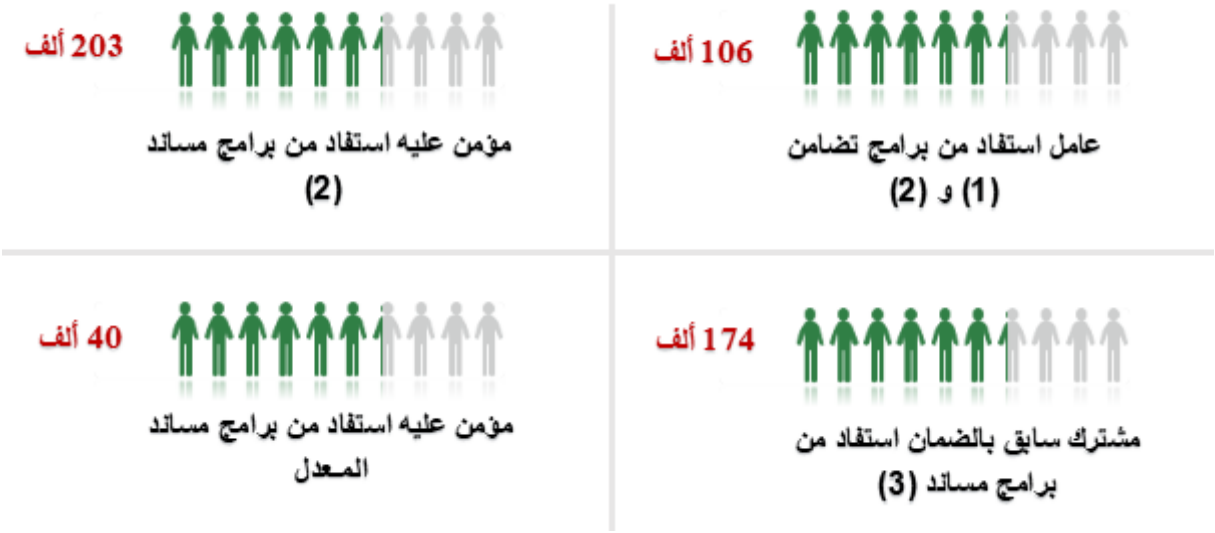

تدخلات المؤسسة توسعت لاحقاً وعلى مراحل مدروسة لتشمل العاملين في القطاع الخاص لتُأمنهم بسلفة سقفها الأعلى (٢٠٠) دينار تسدد عند استحقاقهم للرواتب التقاعدية أو تعويض الدفعة الواحدة " تمكين اقتصادي ٢"، ليستفيد منها نحو (٢٤٤) ألف عامل في القطاع الخاص وبما نسبته) ٣٦% (من العاملين في القطاع. كما شمل البرنامج العاملين في القطاع العام لتعويضهم عن جانب من العلاوات التي توقفت بفعل الظروف المالية المرتبطة بالجائحة وتم منحهم سلفة سقفها الأعلى (٢٠٠) دينار استفاد منها نحو (١٧٨) ألف موظف عام، أي نحو (٣١%) من العاملين في القطاع العام.

وتطور البرنامج في صيغته المعدلة "تمكين اقتصادي ٢" ليتوسع في مقدار هذه السلفة لتصبح (٥٠٠) دينار للعاملين في القطاعات الأكثر تضرراً والمنشآت غير المصرح لها بالعمل.

دعم استدامة القطاع الخاص باعتباره عمقاً للضمان الاجتماعي

تعامُل المؤسسة مع التحديات الاستثنائية التي واجهها القطاع الخاص خلال الجائحة، انطلق من منظور الشراكة المستدامة، فالقطاع الخاص هو عمق للضمان الاجتماعي من زوايا متعددة. فأمر الدفاع رقم(١)، تضمن إجراءات استباقية لتحديات محتملة بالسيولة النقدية ستواجه القطاع الخاص بفعل الإغلاقات والقيود اللوجستية والاعتبارات الاقتصادية المرتبطة بالجائحة. من هنا جاءت فكرة إعطاء المجال لتعليق العمل بتأمين الشيخوخة وهو ما يعني ضمناً تخفيض نسب الاشتراكات الكلية للضمان الاجتماعي من (٢١,٧٥%) إلى (٥,٢٥%)، على مدار الأشهر الممتدة من آذار وحتى نهاية أيار/٢٠٢٠ وأيضاً تم إعطاء المجال لمنشآت القطاع الخاص لتأجيل دفعات الاشتراكات المستحقة عن هذه الأشهر وتقسيطها دون فوائد حتى نهاية العام ٢٠٢٣.

هذه الإجراءات تبعها برنامج أوسع زمنياً أطلقت عليه المؤسسة برنامج تمكين اقتصادي (١)، الذي يسمح لمنشآت القطاع الخاص بشمول العاملين لديها بشكل جزئي بتأمين الشيخوخة، وهو ما يعني ضمناً تخفيض نسب الاشتراكات الكلية إلى (١٣,٥%) خلال الفترة الممتدة من حزيران ٢٠٢٠ وحتى أيار ٢٠٢١، أي لمدة عام. ومن ثم توسعت هذه التدابير بإعطاء المجال للقطاعات الأكثر تضرراً بتعليق العمل بتأمين الشيخوخة لمدة ستة أشهر تمتد من شهر كانون أول/٢٠٢٠ ولنهاية أيار ٢٠٢١.

البرامج شملت وساندت لغاية اليوم نحو (٣١) ألف منشأة بسيولة إضافية وتخفيضاً ملحوظاً في كلفها التشغيلية بلغ مجموعُه لغاية اليوم نحو (١٨٠) مليون دينار، والهدف تمكينها من الثبات والاستمرار، فهو مُشغل رئيسي لعمالتنا الوطنية ور افداً رئيسي لمنظومة الضمان الاجتماعي في المستقبل.

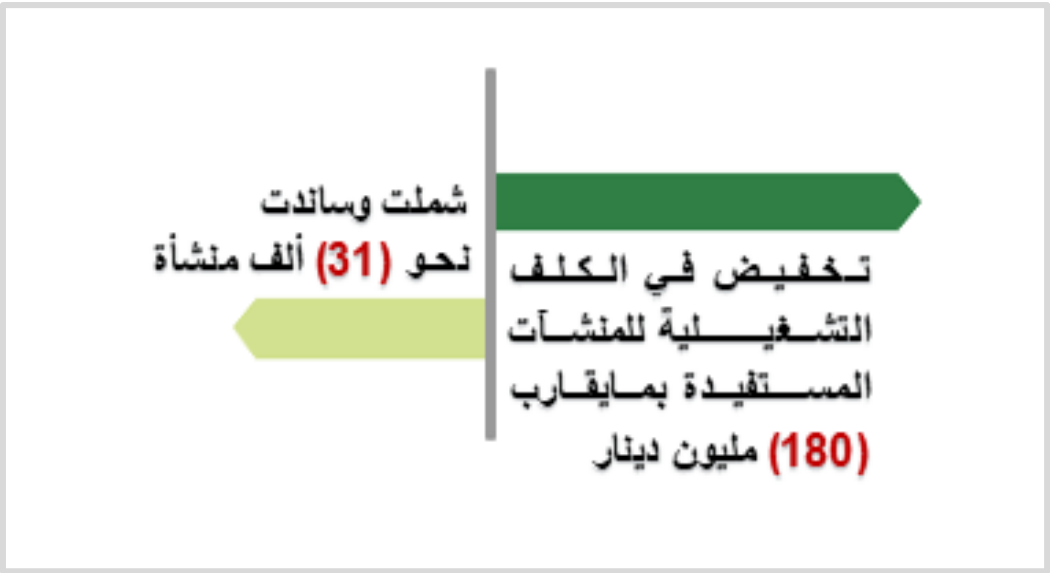

برنامج استدامة الحكومي: حزمة جديدة للثبات والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي

واستكمالاً للتدابير والإجراءات التي اتخذتها الحكومة لتمكين القطاع الخاص من تجاوز التحديات المرتبطة بالجائحة منذ بداياتها، فقد استحدثت الحكومة مؤخراً برنامجاً نوعياً لدعم وتمويل جانب من أجور العاملين في الأنشطة والقطاعات الأكثر تضرراً وغير المصرح لها بالعمل. فبرنامج "استدامة" أَمَّن لكل عامل أردني في المنشآت غير المصرح لها بالعمل (٥٠%) من أجره الاعتيادي "كدعم غير مسترد"، بالإضافة لتحمل اشتراكاته الكلية في الضمان الاجتماعي عن أول (١٠٠٠) دينار من الأجر.

أما الأنشطة والقطاعات الأكثر تضرراً، فقد ضمن البرنامج لكل عامل أردني (٧٥%) من أجره الاعتيادي، حيث يتحمل البرنامج نصفها وبسقف أعلى (٥٠٠) دينار شهرياً والنصف الآخر تتحمله المنشأة، وفي جميع الأحوال فقد ضمن البرنامج حداً أدنى بما يُخصص لكل عامل مقداره (٢٢٠) دينار شهريا. وانطلاقاً من هذه الترتيبات فقد تمثل الهدف الرئيس للبرنامج، بتأمين العاملين في القطاعات الأكثر تضرراً بثلاثة أرباع أجورهم الاعتيادية والمحافظة على استقراراهم المعيشي، وتخفيض الكلف التشغيلية على المنشآت العاملة في هذه الأنشطة والقطاعات لفترة تمتد إلى (٦) أشهر.

هذا البرنامج ممول بالتشارك بين الحكومة والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، حيث تساهم الحكومة بمبلغ (١٣٤) مليون دينار وستساهم المؤسسة بمبلغ (٦٦) مليون دينار تمول من فائض تأمين إصابات العمل، علماً بأن هذا التأمين يمول بالكامل من قبل أصحاب العمل.

عدد المنشآت المستفيدة (المستثمر بها) لغاية اليوم... نحو (٥) آلاف منشأة تشغل بها نحو (٩٠) ألف عامل أردني.

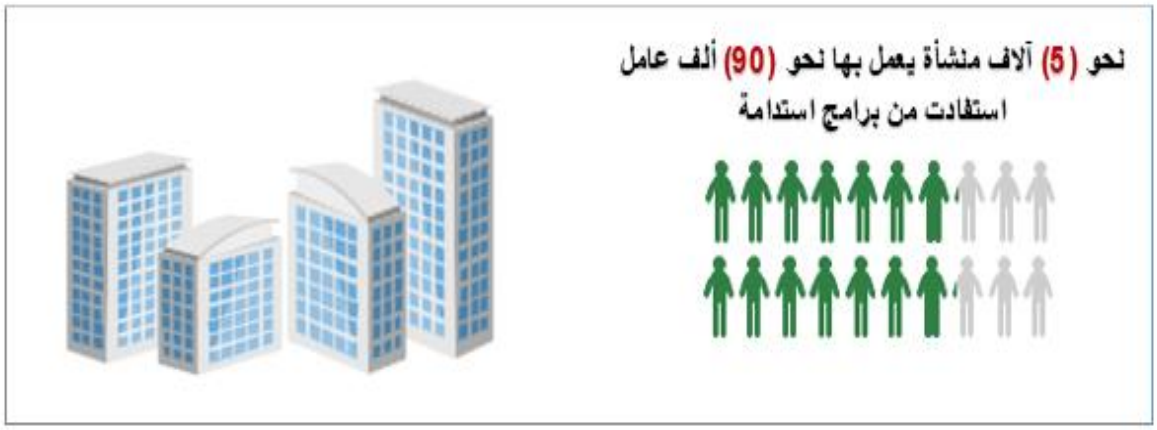

برامج الضمان الاجتماعي.... هل هي حالة خاصة بالأردن؟

إذا ما استعرضنا سياسات تعامل مختلف الدول مع جائحة كورونا في شريحة واسعة من بلدان العالم، المتقدمة منها والنامية، فإنه يلاحظ وبشكل جلي اضطلاع أنظمة التأمينات والضمان الاجتماعي بدور رئيس في احتواء تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

ما يميز سياسات وبرامج الضمان الاجتماعي في المملكة، أنها جاءت مبتكرة ومتنوعة في أدواتها ومتوازنة في توقيتها وفي الوقت نفسه لن تؤثر على الاستدامة المالية للمؤسسة، والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق، كيف كان ذلك؟

في الواقع، جميع البرامج التي أطلقتها المؤسسة كانت ممولة ذاتياً. فبرامج التضامن ومساند (١) ومساند (٢)، تم تمويلها من الحسابات الادخارية للمستفيدين منها في تأمين التعطل عن العمل، وبرامج مساند (٣) وتمكين اقتصادي (٢) ما هي إلا سلف ضماناتها متحققة ويتم خصمها من الحقوق التأمينية للمستفيدين في المستقبل، والكلفة المالية الوحيدة الحاضرة في هذا المجال، هي كلفة الفرصة البديلة لاستثمار هذه المبالغ، وهذه لن تعادل في جميع الأحوال والظروف الكلفة الاجتماعية على عدم تنفيذ البرامج ولا إلى المردود الاقتصادي لحجم المبالغ المصروفة التي ستنعكس بشكل أو بآخر على الجانبين التأميني والاستثماري للمؤسسة.

والأمر ذاته ينطبق على برامج تعليق العمل بتأمين الشيخوخة وبرنامج تمكين اقتصادي (١) "الشمول الجزئي في تأمين الشيخوخة"، وما ترتب عليها انخفاض في حجم الاشتراكات والتي تقدر لغاية اليوم بنحو (١٨٠) مليون دينار، التي سيقابلها انخفاض في حجم الالتزامات المالية المستقبلية على المؤسسة.

برامج المؤسسة... أين وصلت؟

اليوم ونحن نقترب من عام على بدء الجائحة، تمكنت برامج الضمان الاجتماعي الوصول إلى أكثر من مليون و (١٠٠) ألف مستفيد بين مشترك حالي وسابق في الضمان الاجتماعي.

تحليل البيانات الإدارية يظهر بأن هذه الشريحة الواسعة من المستفيدين يتبعون لنحو (٦٠٤) آلاف أسرة أردنية (٢٨% من الأسر الأردنية) يصل أعداد أفرادها إلى نحو (٢,٩) مليون مواطن أردني، وترتيباً على ذلك فقد تمكنت البرامج التي أطلقتها المؤسسة من الوصول إلى نحو (٣٩%) من الأردنيين. هذا بالإضافة إلى استفادة شريحة واسعة من المقيمين على أرض المملكة المشتركين تحت مظلة الضمان الاجتماعي.

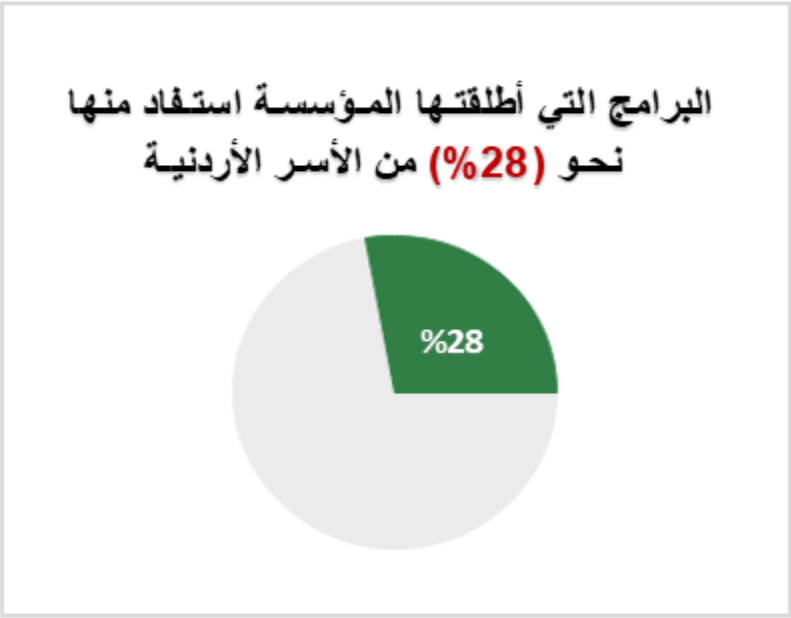

هذه البرامج تكاملت مع البرامج التي نفذتها الحكومة من خلال صندوق المعونة الوطنية التي وصلت إعاناته وبرامجه إلى شريحة واسعة من المواطنين غير المستفيدين من برامج المؤسسة.

لقد شكلت الجائحة فرصة حقيقية للتفكير بإجراءات وتدابير استثنائية تتناسب مع حجم التحديات الاستثنائية التي أعقبتها ولربما تشكل هذه مساحة جديدة لتكريس مفاهيم وأدوات جديدة في السياسات المستقبلية للمؤسسة.

برنامج استدامة وتمكين اقتصادي (2)

برنامج استدامة

عدد الأفراد المستفيدين
(90) ألف
عدد المنشآت المستفيدة
غير المصرح لها بالعمل
(674) منشأة
الأكثر تضررا
(4241) منشأة

تمكين اقتصادي (2)

عدد الأفراد المستفيدين
(422) ألف
المبلغ الإجمالي
(81) مليون دينار

تمكين اقتصادي (2) المعدّل

عدد الأفراد المستفيدين
(78) ألف
المبلغ الإجمالي
(26) مليون دينار

المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
Social Security Corporation

برامج دعم السيولة وتخفيض الكلف التشغيلية في منشآت القطاع الخاص

برنامج تمكين اقتصادي (1)
برنامج تعليق العمل بتأمين الشيخوخة
برنامج حماية

برنامج حماية

الحفاظ على الاستقرار الوظيفي والمعيشي في القطاعات الأكثر تضررا بالجائحة .... قطاعي السياحي والنقل

تأمين العاملين بـ (50%) من أجورهم بحد أدنى (220)دينار و حداً أعلى (400) دينار.

عدد المنشآت المستفيدة
(481) منشأة

برنامج تعليق العمل بتأمين الشيخوخة

استفادة منه
(23) ألف منشأة
أتاح نحو
(120) مليون دينار
سيولة إضافية للقطاع الخاص

تمكين اقتصادي (1)

شمول جزئي بتأمين الشيخوخة
تخفيض نسب الاشتراك
من %21.75 الى %13.5
استفاد من البرنامج
(14) ألف منشأة
أتاح سيولة إضافية بنحو
(60) مليون دينار

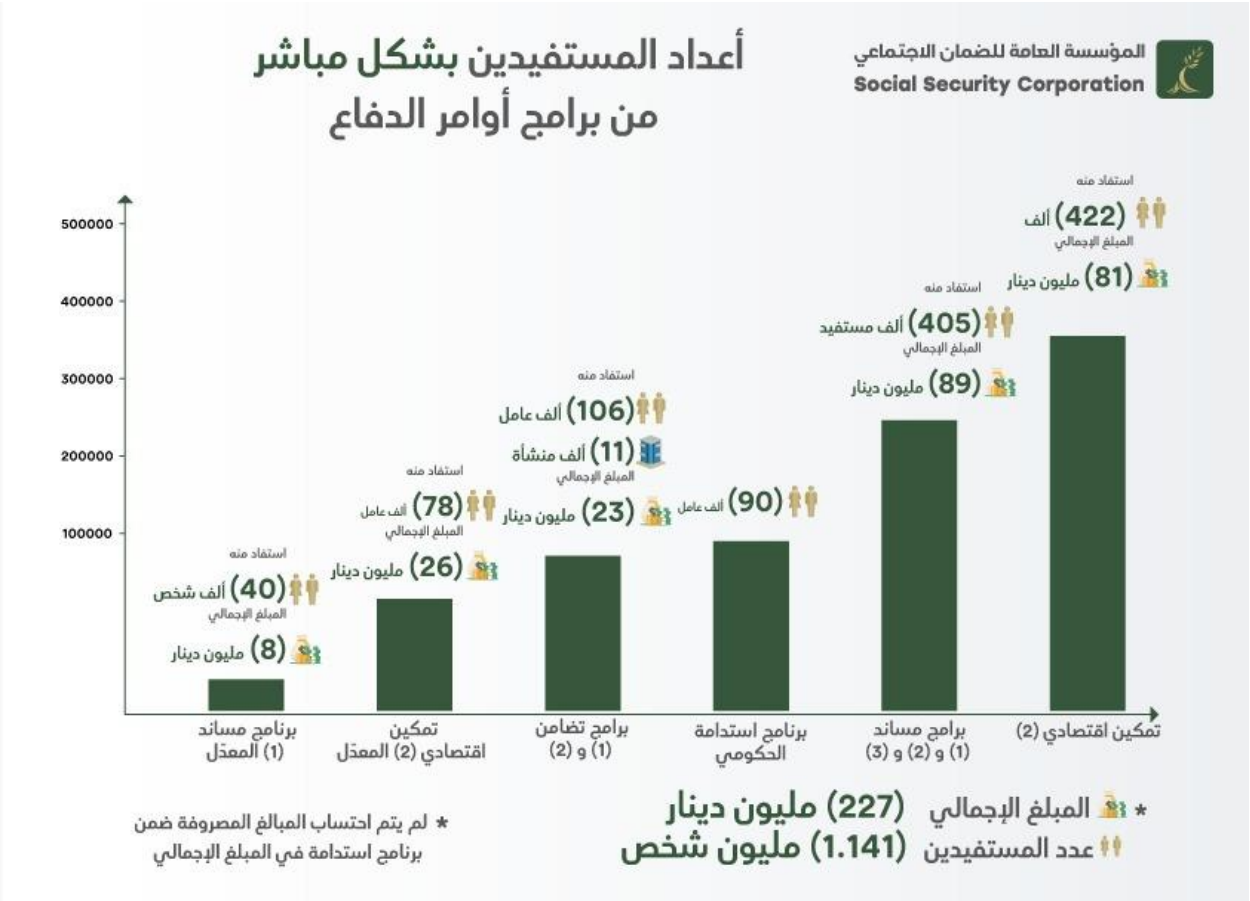
المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
Social Security Corporation
أعداد المستفيدين بشكل مباشر
من برامج أوامر الدفاع
500000
400000
300000
200000
100000
استفاد منه
(40) ألف شخص
المبلغ الإجمالي
(8) مليون دينار
برنامج مساند (1) المعدّل
استفاد منه
(78) ألف عامل
المبلغ الإجمالي
(26) مليون دينار
تمكين اقتصادي (2) المعدّل
استفاد منه
(106) ألف عامل
(11) ألف منشأة
المبلغ الإجمالي
(23) مليون دينار
برامج تضامن (1) و (2)
(90) ألف عامل
برنامج استدامة الحكومي
استفاد منه
(405) ألف مستفيد
المبلغ الإجمالي
(89) مليون دينار
برامج مساند (1) و (2) و (3)
استفاد منه
(422) ألف
المبلغ الإجمالي
(81) مليون دينار
تمكين اقتصادي (2)
* لم يتم احتساب المبالغ المصروفة ضمن برنامج استدامة في المبلغ الإجمالي
* المبلغ الإجمالي (227) مليون دينار
عدد المستفيدين (1.141) مليون شخص